يا صاحبَ القُبَّةِ البيضاءِ

يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البيضاءِ في النَّجـفِ
مَن زارَ قبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شَفِي
زوروا أبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَفِ
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حتَّى إذا طِفْـتَ سَبْعاً حولَ قُبَّتِهِ
تأمَّـلْ البابَ تلْقى وَجْهَهُ فَقِـفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســلامِ على
أهـلِ السلامِ وأهلِ العلمِ والشـرَفِ

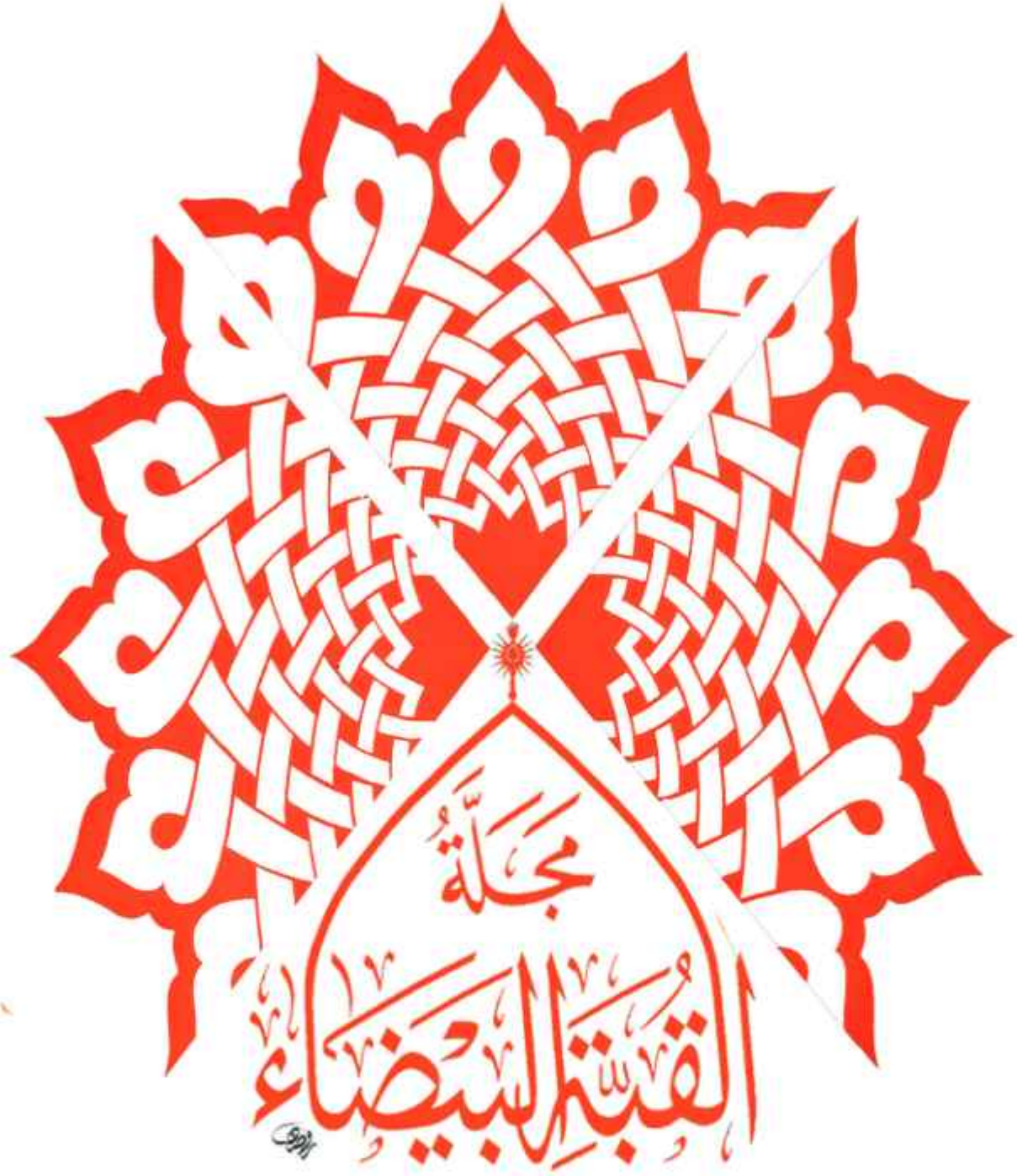

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٤/ ٨١٦٥
Date: التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره إعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ. د. سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ. م. د. أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م. د. طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ. د. محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ. د. خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ. م. د. علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ. م. د. رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التَّعْلِيلُ بـ (تَوَالِي الإِعْلَالِ) فِي مَنْظُورِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ قِرَاءَةٌ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ الحَدِيث	أ.م.د. حيدر نجم عبد زيارة	٨
٢	أمارة اليد على التملك، ادلتها المشروعة وتطبيقاتها الفقهية	أ.م. د. فاضل عاشور عبد الكريم	٢٨
٣	إعداد معلم التربية الإسلامية وكفاياته التعليمية	أ.م د. حسام عبد الزهرة غافل	٤٢
٤	بلاغة الصمت في شعر نعمة حسين دراسة سيميائية	م. د. ياسين مزيون مصلح	٦٦
٥	ويس القرني واخرون من كتاب أسماء الرجال في رواة أصحاب الحديث تأليف/شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبيالمتوفى سنة ٧٤٣ هجرية / ١٣٤٢ ميلاديه (تحقيق)	م. د. مهند حمد أحمد	٨٠
٦	الافتراض المسبق وانواعه في شعر ابي تمام حبيب بن أوس الطائي «ت٢٣١هـ»	م. د. رحيم جبر حسون	٩٤
٧	التربية الفنية و تأثيرها على الذائقة الجمالية و المكانية	أ.م.د. فارس محسن ثامر الغراوي	١٠٤
٨	ابتكار (إبداع) صدر الدين الشيرازي في «الحركة الجوهرية»	الباحثة: رواء جعفر جبوري أ.م.د. ميسون صباح داود	١١٦
٩	دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق: تحليل التشريعات والسياسات	م. د. بشار جبار ساجت	١٢٨
١٠	دراسة في علل البرقي أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ أو ٢٨٠) علل الشرائع في مرويات الإمامية «دراسة في الحجية والاعتبار»	الباحث: حيدر ناصر لفتة أ. د. فلاح رزاق جاسم	١٤٤
١١	الظواهر الدلالية في شروح دعاء كميل «الترادف والأضداد أنموذجا»	الباحثة دعاء طالب راضي أ.م. د. زينة كاظم محسن	١٥٨
١٢	تصميم خطة لتوظيف الكومبيوتر ضمن دروس التربية الفنية	أ. د. رغد زكي غياض الباحث: مصطفى عبد الامير عزيز	١٧٠
١٣	التَّأثيرُ النَّفسيُّ والتَّحكُّمُ في سلوكِ الآخرينِ لدى طلبةِ الجامعةِ	م.د. سَلَّامة سَعيد أسود	١٨٠
١٤	آليات الحماية القانونية لناقصي الأهلية:دراسة في تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي	م. م. مرتضى سلام حسين	١٩٤
١٥	بنية الجناس في خطبة السيدة زينب (عليها السلام) في مجلس يزيد: دراسة أسلوبية	م. م. أديان نجم عبد الله	٢١٦
١٦	جمعية الأيتام الخيرية اليهودية ١٩٤٥ – ١٩٥٥ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية	م. م. عماد علي مهدي	٢٢٤
١٧	الاعجاز العلمي في سورة آل عمران	م. م. حيدر بشار سعيد	٢٣٢
١٨	إجراءات التقاضي أمام القضاء الاداري في العراق	م.م. عبد الله عمر احمد	٢٤٠
١٩	الاستعاذة ودورها في درء الشيطان الرجيم « مقال مراجعة»	م. م. سارة لطيف هاشم	٢٥٠
٢٠	A Stylistic Analysis of Prominence in a Poem by	Teacher/Assistant Naseer Jumaa Salama	٢٥٤
٢١	الآية الرابعة عشر من سورة الجاثية «دراسة تحليلية»	م. م. مرتضى محمد علي آل تاجر	٢٧٤
٢٢	أثر النفط في تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق (١٩٦٠-١٩٢٧)	م. م. اثمار رياض عبد الرحيم	٢٩٢
٢٣	أثر أنموذج TASC في اكتساب مفاهيم مادة الاجتماعيات والتفكير التقاربي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	أ.م. محمد خضر صكبان	٣١٠
٢٤	A CONTRASTIVE ANALYSIS OF THE CONSONANTAL AND VOCALIC SYSTEMS OF ENGLISHAND PORTUGUESE	Khuloud Waleed Majeed	٣٣٠
٢٥	Benefits and Challenges of using Multimedia Technology in English classroom from Iraqi Secondary School Teachers` Perspectives	Asst.Lec. Samer Yaqoob	٣٥٠
٢٦	مدينة بابيورت خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) دراسة	م. م. سرى نجم عبود	٣٧٠

دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق: تحليل التشريعات والسياسات التعليمية

م. د. بشار جبار ساجت الحسيني
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية محافظة واسط

المستخلص:
يتناول هذا البحث تحليل التشريعات والسياسات التعليمية في العراق، مع التركيز على تأثيرها على جودة التعليم في ظل التحديات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في العقود الأخيرة. يعرض البحث تاريخ تطور النظام التعليمي في العراق، بدءًا من مراحل التعليم الأساسية وصولًا إلى التعليم العالي، كما يستعرض التحديات التي يواجهها النظام التعليمي مثل نقص الموارد، وتدهور البنية التحتية، والانقطاع المستمر في السياسات التعليمية بسبب الأزمات الأمنية والسياسية.
يُركز البحث أيضًا على السياسات التعليمية التي تم تبنيها بعد عام ٢٠٠٣، مع محاولة فهم كيفية تأثير هذه السياسات على تحسين جودة التعليم، من حيث تطوير المناهج التعليمية، تدريب المعلمين، وتحسين مستوى البنية التحتية التعليمية. كما يتم مناقشة دور التشريعات التربوية في تنظيم العملية التعليمية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف التعليم الشاملة في العراق.
من خلال دراسة الأبحاث والبيانات المتوفرة، يخلص البحث إلى أن هناك حاجة ماسة لإصلاح النظام التعليمي في العراق، يتضمن ذلك تعزيز تمويل التعليم، تحديث المناهج الدراسية لتتناسب مع احتياجات العصر الرقمي، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة تدعم الابتكار والتطوير. كما يتم التأكيد على أهمية الاستفادة من التكنولوجيا في تحسين عملية التعليم والتعلم، والتأكد من تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية على جميع المناطق العراقية. وأخيرًا، يقدم البحث توصيات عملية للجهات المعنية، مثل وزارة التربية والجهات التشريعية، لتحقيق تحول حقيقي في النظام التعليمي في العراق بما يعزز من جودة التعليم ويضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.
الكلمات المفتاحية:التشريعات التعليمية، السياسات التعليمية، النظام التعليمي في العراق، تطوير التعليم، الإصلاح التربوي.

Abstract:

This research analyzes educational legislation and policies in Iraq, focusing on their impact on the quality of education in light of the political and social challenges the country has faced in recent decades. The research presents the history of the development of the educational system in Iraq. From primary education to higher education, it also examines the challenges facing the education system, such as a lack of resources, deteriorating infrastructure, and the ongoing disruption of education policies due to security and political crises. The research also focuses on educational policies adopted after 2003, attempting to understand how these policies have impacted improving the quality of education, in terms of curriculum development, teacher training, and improving the level of educational infrastructure. The role of educational legislation in regulating the educational process and its effectiveness in achieving comprehensive educational goals in Iraq is also discussed. By examining available research and data, the study concludes that there is an urgent need to reform the education system in Iraq. This includes enhancing education funding, updating

curricula to meet the needs of the digital age, and providing an appropriate learning environment that supports innovation and development. The study also emphasizes the importance of leveraging technology in Improving the teaching and learning process and ensuring fair distribution of educational opportunities across all Iraqi regions. Finally, the research provides practical recommendations for relevant authorities, such as the Ministry of Education and legislative bodies, to achieve a real transformation in the Iraqi education system, enhancing the quality of education and ensuring a better future for future generations.

Keywords:Educational legislation, Educational policies ,Educational system in Iraq ,Educational development ,Educational reform.

المقدمة:

يعد التعليم من الركائز الأساسية لتطور الأمم وازدهارها، فهو يمثل أحد العوامل المؤثرة في بناء مستقبل الأفراد والمجتمعات. وفي العراق، يُعتبر التعليم من أهم المجالات التي تأثرت بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مر العقود. ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين، واجه العراق تحديات كبيرة في تطوير نظامه التعليمي، سواء على مستوى السياسات التعليمية أو التشريعات التي تنظم العملية التعليمية.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن النظام التعليمي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق تحقيق أهدافه المرجوة. من بين هذه التحديات: نقص التمويل، البنية التحتية المتهالكة، ضعف كفاءة المعلمين، بالإضافة إلى تأثير الصراعات السياسية على استقرار وتطوير السياسات التعليمية. كل هذه العوامل تتطلب دراسة معمقة لتحليل الوضع الحالي، وتقديم حلول تسهم في تحسين جودة التعليم في العراق.

يهدف هذا البحث إلى دراسة التشريعات والسياسات التعليمية في العراق، مع التركيز على مدى فعاليتها في تحسين النظام التعليمي. سيتم استعراض أهم السياسات التعليمية المعتمدة منذ عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تحليل دور التشريعات التربوية في تهيئة بيئة تعليمية مناسبة. كما سيتناول البحث التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسات، ويقدم توصيات تساعد في تعزيز فعالية النظام التعليمي وتطويره بما يتلاءم مع احتياجات العصر. من خلال هذا البحث، نهدف إلى المساهمة في فهم طبيعة السياسات التعليمية في العراق ومدى تأثيرها على الطلاب والمعلمين، بالإضافة إلى تقديم مقترحات عملية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتحقيق الاستدامة في قطاع التعليم على المدى الطويل.

١- مشكلة البحث:

رغم وجود العديد من القوانين والأنظمة التي تنظّم قطاع التربية والتعليم في العراق، إلا أن الواقع التعليمي ما يزال يواجه تحديات كبيرة تتمثل في: ضعف البنية التشريعية أحيانًا، وتعارض بعض القوانين أو قصورها في مواكبة التطور، إضافة إلى مشكلات في التطبيق بسبب الفساد الإداري والمالي، وضعف التخطيط الاستراتيجي. ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة في التساؤل:

إلى أي مدى أسهمت التشريعات والسياسات التعليمية في العراق في تعزيز التربية والتعليم وتحقيق أهدافها التنموية؟

٢- هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق من خلال دراسة التشريعات والسياسات التعليمية النافذة، وبيان مدى فاعليتها في تطوير المنظومة التربوية والتعليمية، وتحقيق العدالة في توفير فرص التعليم، فضلاً عن استكشاف السبل الكفيلة بتحسين هذه التشريعات بما يواكب متطلبات التنمية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قطاع التربية والتعليم الذي يُعدّ الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات وتطورها. وتكمن الأهمية في الآتي:

أ- يسلط الضوء على واقع التشريعات والسياسات التعليمية في العراق، ويكشف جوانب قوتها وضعفها.

ب- يساعد صانعي القرار على فهم العلاقة بين القانون وجودة التعليم.

ت- يسهم في اقتراح حلول عملية وتشريعية لتطوير النظام التعليمي بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية.

ث- يقدم إضافة علمية للمكتبة الأكاديمية العراقية والعربية في مجال دراسات التربية والقانون.

ج- يتيح للباحثين والمهتمين بالتعليم أساسًا لدراسات لاحقة أعمق حول السياسات التعليمية.

٥- أسئلة البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث وفرضياته، يمكن صياغة الأسئلة الآتية:

أ- ما هي أبرز التشريعات والسياسات التعليمية النافذة في العراق؟

ب- إلى أي مدى تسهم هذه التشريعات في تطوير العملية التربوية وتحقيق العدالة التعليمية؟

ت- ما أوجه القصور أو التحديات التي تواجه القوانين والسياسات التعليمية في العراق؟

ث- كيف يؤثر ضعف تطبيق القوانين والرقابة عليها في جودة التعليم؟

ج- ما الإصلاحات التشريعية والسياسات المقترحة لتعزيز التربية والتعليم في العراق؟

٦- فرضيات البحث:

أ. هناك علاقة مباشرة بين وضوح وفاعلية التشريعات التعليمية وبين جودة النظام التربوي في العراق.

ب. ضعف التطبيق العملي للقوانين والسياسات التعليمية يقلل من أثرها في تطوير النظام التعليمي.

ت. تحديث التشريعات بما ينسجم مع التغيرات العلمية والتكنولوجية يساهم في تحسين مخرجات التعليم.

ث. غياب الرقابة الفعالة على تنفيذ السياسات التعليمية يؤدي إلى فجوة بين النصوص القانونية والواقع التعليمي.

ج. تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة القوانين التعليمية يزيد من فرص نجاحها واستدامتها.

٧- حدود ومنهجية وادوات البحث:

حدود البحث:

أ. الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق، وذلك من خلال تحليل التشريعات والقوانين والأنظمة والسياسات التعليمية الصادرة عن وزارة التربية والجهات التشريعية ذات العلاقة، دون التوسع في الجوانب التربوية البحتة أو المقارنات الدولية إلا بما يخدم موضوع البحث.

ب. الحدود المكانية: يقتصر البحث على جمهورية العراق كنموذج لدراسة التشريعات والسياسات التعليمية.

ت. الحدود الزمانية: يتناول البحث الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى الوقت الحاضر، وهي المرحلة التي شهدت تغييرات كبيرة في التشريعات والسياسات التعليمية نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية.

منهجية البحث

• منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي–التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية والسياسات التعليمية ذات العلاقة، وربطها بالواقع التربوي والتعليمي في العراق، كما تم الاستعانة

جزئيًا بالمنهج المقارن لمقارنة بعض التجارب التشريعية الناجحة في دول أخرى.

• أدوات البحث:

أ. تحليل النصوص القانونية: مثل قوانين وزارة التربية والتعليم العالي، الدستور العراقي، التعليمات والأنظمة ذات العلاقة.

ب. المصادر الثانوية: كتب، بحوث أكاديمية، مقالات علمية، تقارير رسمية صادرة عن المؤسسات التربوية العراقية والمنظمات الدولية (اليونسكو، اليونيسف...).

ت. الدراسات السابقة: مراجعة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين القانون والتعليم في العراق أو في تجارب مشابهة.

• مجتمع البحث وعينته: مجتمع البحث هو التشريعات والسياسات التعليمية العراقية، أما العينة فهي مجموعة مختارة من أهم القوانين والأنظمة التي كان لها أثر مباشر في العملية التربوية منذ عام ٢٠٠٣.

٨- خطة الدراسة:

سوف يتم تناول موضوع هذه الدراسة في مبحثين: المبحث الاول: أهمية التربية والتعليم كأداة للتنمية وتحليل التشريعات التعليمية في العراق والمبحث الثاني السياسات التعليمية الحالية في العراق.

المبحث الاول:

أهمية التربية والتعليم كأداة للتنمية وتحليل التشريعات التعليمية في العراق

المطلب الاول: أهمية التربية والتعليم كأداة للتنمية في العراق.

تُعد التربية والتعليم من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات وتطويرها، إذ يُسهمان في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد وتنمية قدراتهم على مواجهة تحديات العصر. وقد أولت الأمم المتحدة أهمية خاصة للتعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة، مؤكدةً دوره المحوري في القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة، وبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة. وفي العراق، يُعد تحسين التعليم ضرورة ملحة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق مسيرة التنمية. لذا، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة رؤية تعليمية متكاملة تُبنى على أساس تشريعات وسياسات داعمة للتربية والتعليم كحق أساسي لجميع المواطنين.

الفرع الاول: تنمية الفرد وبناء المجتمع

يُعدّ التعليم حجر الأساس في عملية تنمية الفرد وبناء شخصيته المتكاملة. فمن خلاله يكتسب الإنسان المعرفة والمهارات التي تمكنه من فهم ذاته وتطوير قدراته الفكرية والعلمية والعملية. التعليم لا يقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل يمتد ليشمل القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما يساعد الفرد على اتخاذ قرارات واعية ومسؤولة، ويمنحه القدرة على مواجهة تحديات الحياة بثقة ووعي. إن الفرد المتعلم يصبح أكثر قدرة على الابتكار والإبداع والمساهمة في مجالات العمل والإنتاج، الأمر الذي يعزز مكانته ويمنحه فرصًا أفضل للنجاح والتأثير في محيطه. أما على صعيد المجتمع، فإن التعليم يمثل الأداة الأبرز في عملية البناء والتطور الاجتماعي فالمجتمع المتعلم مجتمع واعٍ بحقوقه وواجباته، قادر على المشاركة الفاعلة في صياغة قراراته ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية. التعليم يعزز قيم المواطنة الصالحة، ويحد من مظاهر الجهل والتعصب والفقر، كما يسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص أمام جميع الأفراد للنهوض بأنفسهم. كذلك، يشكل التعليم قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يمد المجتمع بقوى عاملة مؤهلة تسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق التقدم. وبذلك يتضح أن تنمية الفرد وبناء المجتمع عمليتان متلازمتان، لا يمكن تحقيق إحداهما بمعزل عن الأخرى، والتعليم هو الجسر الذي يربط بينهما ويضمن استمرارية التطور والازدهار.

الفرع الثاني: دور التعليم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ان ما يناسب الحديث عن الواقع الحالي للتعليم في العراق والتحديات التي يواجهها:

١- العلاقة بين جودة التعليم والتنمية المستدامة.

إن الاتجاه الصحيح ينبع من إيمان العميق بأهمية تطوير الذات، والسعي نحو تحقيق أهداف بخطى ثابتة. تؤمن بأن الرؤية الواضحة هي البوصلة التي توجه نحو النجاح، لذا يجب العمل على تحديد الأولويات ورسم خطة مدروسة تستند إلى التعلم المستمر والتطور الشخصي. وان رؤية المستقبل هي بناء مسار يلهم الآخرين ويخلق تأثيرًا إيجابيًا في المجتمع، مع التركيز على الابتكار والعمل الدؤوب لتحقيق الأهداف.

٢- الواقع الحالي للتعليم في العراق والتحديات التي يواجهها.

يمثل التعليم في العراق أحد أهم الركائز الأساسية لبناء المجتمع وتحقيق التنمية، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تعيق تحقيق أهدافه المنشودة. يعاني النظام التعليمي من تداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة التي أثرت على البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، إلى جانب نقص التمويل اللازم لتطوير المناهج وتحسين بيئة التعلم. كما تشكل التحديات الأمنية والهجرة الداخلية عائقًا أمام حصول العديد من الطلاب على التعليم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، إلا أن هناك حاجة ملحة لإصلاحات جذرية وشاملة تعيد بناء منظومة تعليمية قادرة على مواكبة متطلبات العصر.

الفرع الثالث: التعليم يعزز الهوية الثقافية ويساهم في دعم الاستقرار:

عَدّ التعليم من أبرز الركائز التي تقوم عليها نهضة الأمم وتطورها، فهو ليس مجرد عملية لنقل المعرفة أو تنمية المهارات، بل هو مشروع حضاري وثقافي يرسخ الهوية الوطنية ويضمن استقرار المجتمع. فالمدرسة والجامعة ومختلف المؤسسات التعليمية تمثل ميدانًا حيويًا لتكوين شخصية الفرد وتنمية وعيه بانتمائه إلى ثقافته وتراثه، مع إكسابه القدرة على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات المعاصرة. أولاً، يلعب التعليم دورًا رئيسيًا في تعزيز الهوية الثقافية من خلال المحافظة على اللغة الوطنية، وإبراز القيم الأخلاقية والاجتماعية، وتعريف الأجيال بتراثهم وتاريخهم. فعندما يتعلم الطالب لغته الأم ويتعرف على رموز حضارته، يترسخ في داخله الشعور بالانتماء والاعتزاز بماضيه وهويته. كما أن المناهج التعليمية التي تتضمن مواد عن الأدب والتاريخ والفنون الشعبية تسهم في بناء جيل واعٍ بتراثه، قادر على مواجهة محاولات التذويب الثقافي أو الانبهار الأعمى بالثقافات الوافدة. وبهذا يصبح التعليم وسيلة لحماية الهوية وضمان استمراريتها عبر الأجيال. ثانياً، لا يقتصر دور التعليم على الحفاظ على الهوية، بل يتعداها ليكون أداة في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالمجتمع المتعلم أكثر قدرة على إدراك حقوقه وواجباته، وأكثر استعدادًا لاحترام القانون والمشاركة في الحياة العامة بوعي ومسؤولية. التعليم يغرس قيم المواطنة، وينشر ثقافة الحوار والتسامح، ويحد من النزاعات والصراعات التي قد تنشأ عن الجهل أو التعصب. كما أن الاستثمار في التعليم يسهم في تقليص البطالة والحد من الفقر، وهو ما ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إن التعليم يمثل جسرًا يربط الماضي بالحاضر والمستقبل، فهو يحافظ على خصوصية الهوية الثقافية وفي الوقت نفسه يهيئ الأفراد للتفاعل مع العالم الخارجي. ومن خلال هذا التوازن، يستطيع المجتمع أن يحقق الاستقرار الداخلي ويشارك بفاعلية في مسيرة التنمية العالمية. وبذلك يمكن القول إن التعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل هو قوة فاعلة تسهم في بناء هوية راسخة واستقرار مستدام، الأمر الذي يجعله أولوية استراتيجية لكل أمة تسعى إلى النهوض والتقدم.

المطلب الثاني: التحليل التاريخي للتشريعات التعليمية في العراق:

شهد النظام التعليمي في العراق تحولات كبيرة على مر العقود، عكستها التشريعات التعليمية التي وُضعت لمواكبة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، لعبت القوانين دورًا محوريًا في تنظيم العملية التعليمية وتحديد مسارها، بدءًا من قانون التعليم الإلزامي

الأول وصولًا إلى السياسات التي تهدف إلى تحقيق التعليم الشامل. إلا أن هذه التشريعات تأثرت بشكل كبير بالأحداث التاريخية التي مر بها العراق، مثل الحروب والصراعات والتغيرات السياسية، مما جعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على تلبية احتياجات الواقع. يمثل التحليل التاريخي لهذه التشريعات خطوة أساسية لفهم التحديات الحالية وتحديد النقاط التي يمكن البناء عليها لتطوير قطاع التعليم في المستقبل.

الفرع الاول: تطور القوانين التعليمية منذ تأسيس الدولة العراقية:

منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، لعبت التشريعات التعليمية دورًا محوريًا في تنظيم العملية التعليمية وتوسيع نطاقها. كان قانون التعليم الإلزامي لعام ١٩٣٣ أحد أبرز القوانين التي أسست لمرحلة جديدة تهدف إلى مكافحة الأمية وضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الأساسي. وفي عام ١٩٥٩، صدر قانون إصلاح التعليم الذي ركز على توحيد المناهج الدراسية وتحسين جودتها. كما شهدت فترة السبعينيات تطورًا لافتًا مع قانون التعليم المجاني الشامل، الذي جعل التعليم متاحًا لكافة شرائح المجتمع، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في معدلات الالتحاق بالمدارس.

إلا أن التشريعات التعليمية في العراق لم تكن بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد، مثل الحروب والحصار الاقتصادي في التسعينيات، حيث تأثر تنفيذ القوانين بشكل كبير. ومع بداية الألفية الجديدة، تم إصدار قوانين جديدة تسعى إلى تحسين جودة التعليم، مثل قانون تأسيس هيئة التعليم التقني عام ٢٠٠٣، بهدف تطوير التعليم المهني والتقني ليواكب متطلبات سوق العمل. تحليل هذه التشريعات يساعد على فهم مدى تأثيرها على النظام التعليمي وتحديد الفرص والإخفاقات التي رافقت تطبيقها.

الفرع الثاني: التأثيرات السياسية والاجتماعية على صياغة التشريعات التعليمية:

تتأثر التشريعات التعليمية في أي مجتمع بالسياقات السياسية والاجتماعية التي تحيط بها، إذ تعكس هذه التشريعات التوجهات السياسية السائدة والاحتياجات الاجتماعية المتغيرة. في العراق، لعبت الأوضاع السياسية دورًا محوريًا في تشكيل نظام التعليم، حيث أثرت التغيرات في الحكومات والأيديولوجيات الحاكمة بشكل مباشر على سياسات التعليم ومحتوى المناهج. وعلى الصعيد الاجتماعي، كان لتحديات مثل النمو السكاني، والهجرة الداخلية، والفجوات بين المناطق الحضرية والريفية دور في تحديد أولويات التشريعات التعليمية. إن فهم هذه التأثيرات يوفر رؤية أعمق حول كيفية صياغة هذه القوانين ومدى فعاليتها في تلبية احتياجات المجتمع وضمان تطوير التعليم كحق أساسي للجميع.

وتتأثر التشريعات التعليمية بشكل كبير بالسياقات السياسية والاجتماعية التي تحدد أولويات المجتمع وتوجهاته. في العراق، كانت التغيرات السياسية بمختلف مراحلها محورية في تحديد مسار التعليم، حيث كانت تشريعات التعليم تتغير تبعًا للأيديولوجيات الحاكمة. على سبيل المثال، خلال فترة الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)، ركزت التشريعات على التعليم الإلزامي كأساس لتقليص الأمية وتعزيز القيم الوطنية. بعد ثورة يوليو ١٩٥٨، شهد النظام التعليمي تحولًا نحو تعزيز التعليم في المناطق الريفية والمحرومة، وذلك في إطار سياسة العدالة الاجتماعية التي تبنتها الحكومة.

في فترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) والحصار الاقتصادي في التسعينات، تأثرت التشريعات التعليمية بشدة بسبب الظروف السياسية والأمنية، حيث تركزت جهود الدولة على تأهيل الأجيال لمواجهة التحديات العسكرية والاقتصادية، مما جعل التعليم في تلك الفترة يركز بشكل أكبر على العلوم التطبيقية والتقنية.

اجتماعيًا، كان هناك تأثير كبير للنمو السكاني على صياغة السياسات التعليمية، إذ أدى التزايد السكاني إلى ضغط على النظام التعليمي، ما استدعى تعديل التشريعات لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب. كما كان للواقع الاجتماعي مثل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية تأثير في تصميم المناهج وحجم الدعم الموجه

للمناطق الأقل تطورًا. على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن التشريعات التعليمية لم تتمكن في كثير من الأحيان من مواكبة التطورات السريعة في المجتمع، مما أدى إلى فجوات في تنفيذ السياسات التعليمية وتفاوت في جودة التعليم بين مختلف فئات المجتمع.

الفرع الثالث: أمثلة على التشريعات البارزة (مثل قانون التعليم الإلزامي):

قانون التعليم الإلزامي في العراق يُعد من التشريعات المهمة التي تهدف إلى ضمان حق الأطفال في التعليم. تم إقرار قانون التعليم الإلزامي لأول مرة في العراق في عام ١٩٧٦، حيث أُقر هذا القانون ليصبح التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية (من سن السادسة) لمدة ٩ سنوات. هذا يعني أن جميع الأطفال في العراق، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ملزمون بالحضور إلى المدارس حتى إتمام هذه المرحلة. ومن اهم أهداف قانون التعليم الإلزامي في العراق:

١. تحقيق المساواة في التعليم: ضمان أن جميع الأطفال يحصلون على فرصة متساوية في التعليم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الجغرافي.

٢. مكافحة الأمية: من خلال فرض التعليم الإلزامي، تهدف الدولة إلى تقليل معدلات الأمية في المجتمع، التي كانت مرتفعة في فترات سابقة.

٣. تنمية رأس المال البشري: من خلال التعليم الجيد، يهدف القانون إلى بناء قاعدة معرفية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واهم التحديات التي واجهت تطبيق القانون تتلخص بما يلي:

• الأزمات الاقتصادية والسياسية: خلال الحروب والصراعات، تأثرت قدرة الحكومة على تطبيق التعليم الإلزامي بشكل كامل، مما أدى إلى تسرب العديد من الطلاب.

• الظروف الاجتماعية: في بعض المناطق النائية أو الريفية، كان هناك ضعف في البنية التحتية للمدارس، مما جعل من الصعب على الأطفال الحصول على التعليم.

• التمويل غير الكافي: قلة الموارد المالية وضغوط الأوضاع الاقتصادية في بعض الفترات جعلت من الصعب تلبية احتياجات النظام التعليمي، مثل توفير المدارس والمعلمين المؤهلين.

المبحث الثاني

السياسات التعليمية الحالية في العراق

تعد السياسات التعليمية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل التعليم في أي دولة، وفي العراق، أصبحت هذه السياسات محط اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. تسعى الحكومة العراقية، من خلال سياساتها التعليمية الحالية، إلى معالجة العديد من القضايا التي تؤثر على جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لجميع الفئات الاجتماعية. في السنوات الأخيرة، تم التركيز على تطوير المناهج الدراسية وتحسين بنية المدارس، بالإضافة إلى تعزيز التعليم المهني والتقني لمواكبة احتياجات سوق العمل. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل نقص التمويل، وتأثير الأزمات الأمنية على التعليم في بعض المناطق، وفجوة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية. من خلال استعراض السياسات التعليمية الحالية، يمكن فهم كيفية تفاعل هذه العوامل مع محاولات الإصلاح وتطوير النظام التعليمي في العراق.

اولا: نظرة عامة على السياسات والخطط الاستراتيجية لوزارة التربية.

تعتبر وزارة التربية العراقية الجهة المسؤولة عن وضع السياسات وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير قطاع التعليم وتحسين جودته. في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام التعليمي، مثل نقص البنية التحتية،

والزيادة السكانية، والتأثيرات الناتجة عن الأزمات السياسية والاقتصادية، تعمل الوزارة على وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز التعليم الشامل والمنصف وتحسين بيئة التعلم. تشمل هذه الخطط تحديث المناهج الدراسية، تدريب الكوادر التعليمية، تطوير التعليم المهني والتقني، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم. ومن خلال هذه الجهود، تسعى الوزارة إلى بناء نظام تعليمي حديث يواكب تطورات العصر ويلبي احتياجات المجتمع العراقي، مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانيا: تقييم تأثير هذه السياسات على تحسين جودة التعليم.

تُعد جودة التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات متقدمة ومزدهرة. ومع تعاظم التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية عالميًا، أصبحت السياسات والخطط الاستراتيجية أدوات أساسية لتحسين الأداء التعليمي وضمان تحقيق الأهداف المرجوة. في العراق، تشكل السياسات التعليمية والاستراتيجيات الوطنية جزءًا هامًا من الجهود المبذولة لتطوير التعليم، حيث تركز على تحسين المناهج الدراسية، تدريب المعلمين، وتعزيز البنية التحتية التعليمية. ومع ذلك، فإن تقييم تأثيرات هذه السياسات والخطط يظل ضروريًا لقياس مدى نجاحها في تحقيق التحسينات المطلوبة. يُبرز هذا التقييم الجوانب الناجحة والتحديات المستمرة، مما يوفر رؤى مهمة لتطوير سياسات أكثر فاعلية وملاءمة لاحتياجات النظام التعليمي.

ثالثا: دور التكنولوجيا والابتكار في السياسات التعليمية.

في ظل التطورات العالمية السريعة في مجالات التكنولوجيا والابتكار، أصبح من الضروري دمج هذه الأدوات الحديثة في السياسات التعليمية لتحسين جودة التعليم وتحقيق الكفاءة في العملية التعليمية. في العراق، تسعى السياسات التعليمية إلى الاستفادة من التكنولوجيا لمواجهة التحديات التي تعيق التعليم، مثل نقص الموارد والبنية التحتية، والتفاوت في فرص التعليم بين المناطق الحضرية والريفية. يشمل ذلك استخدام التعلم الإلكتروني، وتطوير المناهج الرقمية، وتدريب المعلمين على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم. علاوة على ذلك، يعتبر الابتكار ركيزة أساسية لتعزيز التفكير الإبداعي وحل المشكلات، مما يساهم في إعداد أجيال قادرة على مواكبة سوق العمل الحديث. ومع أن هناك تحديات في تطبيق هذه السياسات، فإن استثمار التكنولوجيا والابتكار يعد خطوة محورية نحو بناء نظام تعليمي مستدام وشامل في العراق.

المطلب الاول: التحديات القانونية والسياسية التي تعيق تطوير التعليم

يواجه التعليم في العراق تحديات عديدة، من بينها العقبات القانونية والسياسية التي تعرقل جهود تطوير هذا القطاع الحيوي. فعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات التي تهدف إلى تحسين التعليم، إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين غالبًا ما يواجه صعوبات بسبب غياب الاستقرار السياسي والتغيرات المتكررة في السياسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي النزاعات السياسية إلى تباين في توزيع الموارد بين المحافظات، مما يخلق فجوات كبيرة في جودة التعليم بين المناطق. كما أن ضعف آليات الرقابة القانونية والتنفيذ الفعّال للسياسات التعليمية يؤدي إلى تفاقم المشكلات، مثل تسرب الطلاب ونقص البنية التحتية المدرسية. إن مواجهة هذه التحديات تتطلب استراتيجيات واضحة وإرادة سياسية قوية لضمان أن يكون التعليم أداة لتحقيق التنمية المستدامة والنهضة الوطنية.

الفرع الاول: قصور التشريعات أو ضعف تطبيقها.

فيما يلي بعض المواضيع التي يمكن تناولها حول قصور التشريعات أو ضعف تطبيقها في تطوير التعليم في وزارة التربية العراقية:

١- غياب التشريعات الكافية لمواكبة التغيرات الحديثة.

- الوصف: مناقشة غياب قوانين تُلزم باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم أو تطوير المناهج الدراسية

لتواكب متطلبات سوق العمل.

• النقاش: كيف يؤثر غياب هذه القوانين على كفاءة النظام التعليمي ومستقبل الطلاب؟

٢- ضعف آليات تنفيذ القوانين التعليمية القائمة.

• الوصف: استعراض قوانين مثل التعليم الإلزامي المجاني وكيفية عدم تطبيقها بفعالية في المناطق الريفية والنائية.

• النقاش: تحليل الأسباب (مثل نقص التمويل أو ضعف الرقابة) وتأثيرها على جودة التعليم.

٣- التشريعات المتعلقة بالتمويل.

• الوصف: مناقشة غياب قوانين واضحة لتخصيص التمويل اللازم لبناء وترميم المدارس.

• النقاش: أثر نقص التمويل على التعليم والبنية التحتية.

٤- نقص التشريعات الداعمة للتعليم المهني والتقني

• الوصف: تناول غياب قوانين تشجع على توسيع التعليم المهني والتقني كحل للبطالة ولتلبية احتياجات سوق العمل.

• النقاش: كيف يمكن تعزيز التعليم المهني من خلال قوانين أكثر شمولية؟

٥- تأثير البيروقراطية على تطوير التشريعات التعليمية.

• الوصف: دراسة كيفية تعطل التشريعات بسبب الروتين الحكومي والنزاعات السياسية.

• النقاش: تسليط الضوء على أثر ذلك في تأخير تطوير التعليم.

٦- ضعف التشريعات المتعلقة بتدريب وتأهيل الكوادر التعليمية

• الوصف: مناقشة غياب قوانين تُلزم بتطوير برامج تدريب مستمرة للمعلمين لتحسين أدائهم.

• النقاش: أثر ضعف تأهيل الكوادر على جودة التعليم.

٧. عدم ملاءمة التشريعات مع أهداف التنمية المستدامة.

• الوصف: تحليل التشريعات العراقية الحالية ومدى اتساقها مع احد أهداف التنمية المستدامة (ضمان تعليم شامل وعادل).

• النقاش: كيف يمكن تعديل التشريعات لتحقيق هذا الهدف؟

٨. نقص التشريعات التي تعالج التحديات الاجتماعية

• الوصف: تناول غياب قوانين تعالج ظواهر مثل تسرب الطلاب وزواج القاصرات وأثرها على التعليم.

• النقاش: دور التشريعات في معالجة هذه القضايا.

٩. عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الجهات التعليمية

• الوصف: تحليل غياب تشريعات تنظم العلاقة بين وزارة التربية والجهات المحلية الأخرى.

• النقاش: أثر هذا الغياب على تنفيذ المشاريع التعليمية.

١٠. التشريعات الداعمة للتعليم العالي والبحث العلمي.

• الوصف: مناقشة قصور القوانين المتعلقة بدعم الابتكار والبحث العلمي كجزء من المنظومة التعليمية.

• النقاش: دور البحث العلمي في تحسين جودة التعليم العام.

يمكن تناول هذه المواضيع مع تقديم توصيات مثل:

• إصلاح السياسات القائمة ووضع قوانين جديدة تتماشى مع احتياجات العصر.

• تعزيز الشراكة بين وزارة التربية والجهات الأخرى.

الفرع الثاني: التركيز على الحوكمة والشفافية لضمان تطبيق القوانين بفعالية:

إصلاح السياسات القانونية ووضع قوانين جديدة يعد أحد أهم التحديات والفرص لتطوير قطاع التعليم في

العراق. التعليم في العصر الحالي لا يقتصر على الجوانب التقليدية، بل يتطلب منظومة تشريعية مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات السريعة مثل التطور التكنولوجي، الاقتصاد الرقمي، واحتياجات سوق العمل الحديثة. في العراق، يعاني التعليم من غياب أو قصور بعض التشريعات التي تعزز التحديث، مما يؤدي إلى فجوة بين النظام التعليمي ومتطلبات العصر.

أولاً: التحديات الحالية:

• قصور التشريعات الحالية: كثير من القوانين التعليمية تعتمد على أنظمة قديمة لا تراعي التطورات التكنولوجية أو متطلبات الاقتصاد العالمي.

• ضعف التوافق مع أهداف التنمية المستدامة: القوانين الحالية قد لا تتسق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على التعليم الشامل والعادل.

• عدم مرونة القوانين: القوانين التعليمية في العراق تعاني من الجمود وعدم القدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للطلاب وسوق العمل.

• قلة التركيز على التعليم المهني والتقني: غياب تشريعات تركز على تطوير التعليم المهني أدى إلى ضعف في هذا القطاع، رغم أهميته لسوق العمل.

ثانياً: أهمية وضع قوانين جديدة:

• مواكبة التطور التكنولوجي: القوانين الجديدة يمكن أن تعزز دمج التكنولوجيا في التعليم مثل التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

• تطوير التعليم المهني: إصدار قوانين تدعم التعليم المهني والتقني سيؤدي إلى تأهيل الشباب لمتطلبات سوق العمل.

• توفير الحماية الاجتماعية للطلاب والمعلمين: قوانين تحمي حقوق الطلاب وتضمن رفاهية المعلمين تشجع على الاستقرار التعليمي.

• تعزيز الابتكار والبحث العلمي: القوانين الجديدة يمكن أن تدعم البحث والابتكار كجزء من المنظومة التعليمية.

ثالثا: خطوات إصلاح السياسات القانونية:

• مراجعة القوانين الحالية: إجراء دراسة شاملة للتشريعات التعليمية الحالية لتحديد الفجوات.

• إشراك أصحاب المصلحة: تضمين المعلمين، الطلاب، وأولياء الأمور في صياغة القوانين لضمان تلبية احتياجات الجميع.

• تعزيز التعاون الدولي: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في تحديث السياسات التعليمية.

• تشريع قوانين جديدة لدعم التعليم الرقمي: وضع قوانين تدعم تطوير البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وتدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا.

رابعا: تعزيز الشراكة بين وزارة التربية والجهات الأخرى:

• القطاع الخاص: يمكن للوزارة العمل مع الشركات التقنية لتوفير أدوات تعليمية حديثة مثل الحواسيب والبرمجيات.

• المنظمات الدولية: التعاون مع منظمات مثل اليونسكو والبنك الدولي لدعم تمويل المشاريع التعليمية.

• المجتمع المدني: تمكين الجمعيات المحلية من المشاركة في توعية المجتمع بأهمية التعليم ودعم الطلاب المحتاجين.

خامسا: أهمية الحوكمة والشفافية لضمان التنفيذ:

• الرقابة على التنفيذ: إنشاء هيئات رقابية مستقلة لضمان تطبيق القوانين بفعالية وشفافية.

• التوزيع العادل للموارد: وضع آليات لتوزيع الميزانية والموارد التعليمية بين المناطق المختلفة بشكل عادل.

• مكافحة الفساد الإداري: ضمان الشفافية في تنفيذ المشاريع التعليمية واستخدام التمويل المخصص لها.

ان إصلاح السياسات التعليمية في العراق ووضع قوانين جديدة تمثل حجر الأساس لتحقيق نهضة تعليمية شاملة ومستدامة. هذه الإصلاحات لن تنجح إلا من خلال رؤية استراتيجية واضحة، وإرادة سياسية قوية، والتزام جميع الجهات المعنية بتطبيق القوانين بشكل فعّال.

المطلب الثاني: دور القانون في تعزيز التعليم لتحقيق التنمية:

"يعد التعليم من أبرز محركات التنمية المستدامة في أي دولة، ويشكل القانون الأداة الأساسية لتحقيق أهداف تحسين النظام التعليمي وضمان جودته. في العراق، يلعب القانون دورًا حيويًا في تعزيز التعليم من خلال تنظيم العملية التعليمية وضمان حق المواطنين في الحصول على تعليم عالي الجودة. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحسين التعليم، إلا أن غياب بعض التشريعات الفعالة أو ضعف تطبيق القوانين قد أثر سلبًا على تطوير هذا القطاع الحيوي. من خلال صياغة قوانين واضحة وعادلة، يمكن ضمان توفير بيئة تعليمية متكافئة وملائمة لجميع الفئات، مع التركيز على التعليم الشامل الذي يشمل جميع الأعمار والمراحل الدراسية. كما أن القانون يمكن أن يكون أداة لدعم التعليم المهني والتقني، مما يسهم في تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي. علاوة على ذلك، فإن تعزيز التشريعات الخاصة بالتمويل والتطوير المستدام للبنية التحتية التعليمية يعد من العوامل المهمة لتحقيق التنمية الشاملة في العراق.

الفرع الاول: أهمية وجود تشريعات شاملة وداعمة للتعليم:

تعتبر التشريعات التعليمية الشاملة والدائمة من الأسس الأساسية لضمان استدامة تطوير النظام التعليمي في أي دولة. في العراق، تعد الحاجة إلى وجود تشريعات تعليمية متكاملة ذات أهمية بالغة لتحقيق التقدم في قطاع التعليم وضمان جودته على المدى الطويل. فالتشريعات الشاملة لا تقتصر فقط على تنظيم العملية التعليمية وتحديد أهدافها، بل تتعداها إلى تحديد الأطر القانونية التي تضمن حقوق الطلاب والمعلمين، وتوفر التمويل الكافي وتوزيعه العادل بين المناطق المختلفة. كما أن وجود قوانين دائمة ومستدامة يعزز من استقرار النظام التعليمي ويحد من التأثيرات السلبية للأزمات السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، يعد وجود تشريعات تعليمية تتسم بالمرونة والحداثة أمرًا ضروريًا للتكيف مع التغيرات المجتمعية والتكنولوجية السريعة. تشريعات كهذه توفر الأساس اللازم لتنمية قدرات الأفراد وتساهم في بناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، مما يعزز من التنمية الشاملة في العراق.

إصلاح السياسات القانونية ووضع قوانين جديدة يعد أحد أهم التحديات والفرص لتطوير قطاع التعليم في العراق. التعليم في العصر الحالي لا يقتصر على الجوانب التقليدية، بل يتطلب منظومة تشريعية مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات السريعة مثل التطور التكنولوجي، الاقتصاد الرقمي، واحتياجات سوق العمل الحديثة. في العراق، يعاني التعليم من غياب أو قصور بعض التشريعات التي تعزز التحديث، مما يؤدي إلى فجوة بين النظام التعليمي ومتطلبات العصر.

اولا: التحديات الحالية:

• قصور التشريعات الحالية: كثير من القوانين التعليمية تعتمد على أنظمة قديمة لا تراعي التطورات التكنولوجية أو متطلبات الاقتصاد العالمي.

• ضعف التوافق مع أهداف التنمية المستدامة: القوانين الحالية قد لا تتسق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على التعليم الشامل والعادل.

• عدم مرونة القوانين: القوانين التعليمية في العراق تعاني من الجمود وعدم القدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للطلاب وسوق العمل.

• قلة التركيز على التعليم المهني والتقني: غياب تشريعات تركز على تطوير التعليم المهني أدى إلى ضعف في هذا القطاع، رغم أهميته لسوق العمل.

ثانيا: أهمية وضع قوانين جديدة:

• مواكبة التطور التكنولوجي: القوانين الجديدة يمكن أن تعزز دمج التكنولوجيا في التعليم مثل التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

• تطوير التعليم المهني: إصدار قوانين تدعم التعليم المهني والتقني سيؤدي إلى تأهيل الشباب لمتطلبات سوق العمل.

• توفير الحماية الاجتماعية للطلاب والمعلمين: قوانين تحمي حقوق الطلاب وتضمن رفاهية المعلمين تشجع على الاستقرار التعليمي.

• تعزيز الابتكار والبحث العلمي: القوانين الجديدة يمكن أن تدعم البحث والابتكار كجزء من المنظومة التعليمية.

الفرع الثاني: خطوات إصلاح السياسات القانونية:

• مراجعة القوانين الحالية: إجراء دراسة شاملة للتشريعات التعليمية الحالية لتحديد الفجوات.

• إشراك أصحاب المصلحة: تضمين المعلمين، الطلاب، وأولياء الأمور في صياغة القوانين لضمان تلبية احتياجات الجميع.

• تعزيز التعاون الدولي: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في تحديث السياسات التعليمية.

• تشريع قوانين جديدة لدعم التعليم الرقمي: وضع قوانين تدعم تطوير البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وتدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا.

اولا: تعزيز الشراكة بين وزارة التربية والجهات الأخرى:

• القطاع الخاص: يمكن للوزارة العمل مع الشركات التقنية لتوفير أدوات تعليمية حديثة مثل الحواسيب والبرمجيات.

• المنظمات الدولية: التعاون مع منظمات مثل اليونسكو والبنك الدولي لدعم تمويل المشاريع التعليمية.

• المجتمع المدني: تمكين الجمعيات المحلية من المشاركة في توعية المجتمع بأهمية التعليم ودعم الطلاب المحتاجين.

ثانيا: أهمية الحوكمة والشفافية لضمان التنفيذ:

• الرقابة على التنفيذ: إنشاء هيئات رقابية مستقلة لضمان تطبيق القوانين بفعالية وشفافية.

• التوزيع العادل للموارد: وضع آليات لتوزيع الميزانية والموارد التعليمية بين المناطق المختلفة بشكل عادل.

• مكافحة الفساد الإداري: ضمان الشفافية في تنفيذ المشاريع التعليمية واستخدام التمويل المخصص لها.

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن القانون يشكل أداة أساسية لتعزيز التربية والتعليم في العراق، حيث توفر التشريعات والسياسات التعليمية الإطار القانوني الذي ينظم العملية التعليمية ويضمن حقوق الطلاب والمعلمين ويحدد واجبات المؤسسات التربوية. إلا أن الدراسة أظهرت وجود تحديات كبيرة في التطبيق الفعلي لهذه القوانين، ناتجة عن ضعف الرقابة، وتأثير الفساد الإداري والمالي، ونقص التحديث لمواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية. كما أظهرت الدراسة أن تحسين التشريعات والسياسات التعليمية وتعزيز فعاليتها يتطلب دمج التجارب الناجحة عالميًا، وتوسيع المشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ القوانين، مع التركيز على الرقابة المستمرة وتدريب الكوادر التعليمية والإدارية على تطبيقها بشكل فعال.

وفي ضوء نتائج البحث، يتضح أن الارتباط بين القانون وجودة التعليم هو علاقة وثيقة، فكلما كانت التشريعات

واضحة ومطبقة بشكل فعال، كلما تحسنت مخرجات التعليم وأصبح النظام التعليمي أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية في العراق.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تطوير التشريعات التعليمية وتحسين آليات تطبيقها يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة تعليمية مستدامة، قادرة على تعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق العدالة التعليمية، والمساهمة الفاعلة في تقدم المجتمع العراقي واستقراره، نذكر بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن تضمينها في هذا البحث:

التوصيات:

١- مراجعة وتحديث التشريعات التعليمية، ينصح بمراجعة التشريعات التعليمية الحالية بشكل دوري لتحديثها بما يتناسب مع التغيرات العالمية في مجال التعليم، وتطوير قوانين جديدة تتماشى مع الاحتياجات المتزايدة للتعليم المهني والتقني.

٢- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، اي تشجيع التعاون بين وزارة التربية والقطاع الخاص من خلال شراكات استراتيجية لتحسين البنية التحتية للمدارس وتوفير الموارد التعليمية اللازمة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

٣- دعم برامج التدريب المستمر للمعلمين، من المهم أن يتم إنشاء برامج تدريبية مستمرة للمعلمين على استخدام التكنولوجيا في التدريس، وتطوير مهاراتهم المهنية في المناهج الحديثة وأساليب التعليم المبتكرة.

٤- زيادة التمويل لقطاع التعليم، يجب تخصيص ميزانية أكبر للقطاع التعليمي، مع ضمان توزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق المختلفة، بما يضمن تلبية احتياجات المدارس وتوفير بيئة تعليمية ملائمة لجميع الطلاب.

٥- تعزيز التعليم المهني والتقني، يجب إقرار تشريعات تشجع على تطوير التعليم المهني والتقني من خلال وضع برامج تعليمية متخصصة في مجالات تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وتنظيم فرص التدريب العملي للطلاب.

٦- تعزيز الشفافية والمساءلة، ينبغي وضع آليات رقابية فعالة لضمان تنفيذ التشريعات التعليمية بشكل صارم، مع محاسبة الجهات المسؤولة في حالة التقاعس أو الفساد، لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعّال.

٧- تحقيق المساواة في التعليم، ينبغي وضع سياسات تعليمية تضمن المساواة في فرص التعليم لجميع الفئات الاجتماعية، مع التأكيد على توفير بيئة تعليمية شاملة لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المجتمع.

٨- تخصيص الميزانيات زيادة تمويل وزارة التربية، من المهم زيادة نسبة الميزانية المخصصة للتعليم في العراق لضمان توفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية، مثل بناء مدارس جديدة، وتجهيزها، وتوفير المواد التعليمية.

٩- تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم، إصدار قوانين تدعم التعليم الإلكتروني، يجب أن تكون هناك تشريعات تدعم استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، بما يتناسب مع الاحتياجات الحديثة وتوفير فرص متساوية للتعلم في جميع المناطق، وتوفير البنية التحتية الرقمية: ضمان توفير البنية التحتية التكنولوجية في المدارس وتدريب المعلمين والطلاب على استخدامها بشكل فعال.

١٠- تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات التعليمية، إطلاق آليات رقابة فعّالة، يجب وضع آليات رقابية مستقلة لضمان تنفيذ التشريعات التعليمية بشكل فعّال، مع رصد مستمر للأداء وجودة التعليم في المدارس، ومكافحة الفساد الإداري في القطاع التعليمي، وتعزيز القوانين التي تكافح الفساد في التعليم، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع التمويل على المدارس ومتابعة المشاريع التعليمية.

١١- تبني سياسات تعليمية تواكب التغيرات العالمية، دمج التعليم المستمر والمهارات الحياتية، ويجب تعزيز سياسات تعليمية وتشجع على تطوير المهارات الحياتية مثل التفكير النقدي، القيادة، والإبداع لتواكب التغيرات السريعة في سوق العمل والمجتمع، من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للعراق تحسين نظامه التعليمي وضمان جودته واستدامته بما يلبي احتياجات الأجيال القادمة.

المقترحات:

١- إدخال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد في النظام التعليمي, يُقترح أن يتم تبني برامج التعليم الإلكتروني بشكل أكبر، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي السريع، مع تحسين البنية التحتية الرقمية في المدارس لتعزيز فرص التعليم عن بُعد.

٢- إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات التعليمية, اي تعزيز المشاركة المجتمعية, يجب إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات التعليمية، وذلك من خلال استشارات ومجالس تربوية محلية تساهم في وضع الخطط والسياسات التعليمية, ودعم ثقافة التعليم في المجتمع, من خلال نشر ثقافة أهمية التعليم في المجتمع وتوعية الناس بقيمته في تطوير الفرد والمجتمع ككل.

٣- إنشاء برامج لتطوير المهارات الحياتية, يُقترح تطوير برامج تعليمية متكاملة تركز على المهارات الحياتية مثل التفكير النقدي، والإبداع، والقيادة، بما يعزز من قدرة الطلاب على مواجهة تحديات الحياة العملية بعد التخرج.

٤- تطوير التشريعات التي تدعم التنوع الثقافي في التعليم, يجب وضع تشريعات تؤكد على أهمية التنوع الثقافي وتدمج مختلف الثقافات واللغات في المناهج التعليمية، مما يعزز التفاهم والتسامح بين مختلف فئات المجتمع العراقي.

٥- تعزيز دور الجامعات في البحث العلمي والتعليم المتقدم, يُنصح بتطوير سياسات تشجع على البحث العلمي في الجامعات وتطوير برامج تعليمية متقدمة تتماشى مع التوجهات العالمية في المجالات العلمية والتقنية.

٦- إعادة بناء الثقة في النظام التعليمي, يجب أن تكون هناك حملات توعية وطنية لتعزيز الثقة في التعليم الحكومي، وتشجيع الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائهم، مع ضمان تحسين جودة التعليم في جميع المدارس.

خاتمة المقترحات والتوصيات:

بموجب هذه التوصيات والمقترحات، يمكن أن تشهد السياسات التعليمية في العراق تحولًا إيجابيًا يؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتطويره بشكل مستدام. تكامل هذه الجهود مع الإصلاحات القانونية والتعليمية سيعزز من قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات العصر وتطوير رأس المال البشري، مما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في العراق.

المصادر:

اولا: الكتب والمراجع الأكاديمية:

١- التعليم في العراق: التاريخ والتحديات, علي صاخ, دار الكتب الوطنية, ٢٠١٧م.

• الوصف: يتناول الكتاب تاريخ النظام التعليمي في العراق، مع تحليل لكيفية تطور التعليم في فترات مختلفة من تاريخ البلاد. يركز على التحديات التي تواجه النظام التعليمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مثل الأزمات الأمنية ونقص التمويل.

٢- السياسات التعليمية في الدول النامية, نادر عبد الفتاح, مكتبة الأنجلو المصرية, ٢٠١٥م.

• الوصف: يتناول الكتاب دراسة مقارنة للسياسات التعليمية في الدول النامية مع التركيز على الشرق الأوسط بما فيه العراق. يهدف إلى تحليل تأثير السياسات الحكومية على جودة التعليم في تلك الدول.

ثانيا: دراسات أكاديمية ومقالات علمية:

١- التعليم في العراق: التشريعات والسياسات وأثرها على جودة التعليم, سارة أحمد, مجلة دراسات تعليمية, ٢٠٢٠م.

• الوصف: دراسة علمية تناقش كيف تؤثر التشريعات والسياسات التعليمية في العراق على جودة التعليم، مع التركيز على العقبات التي تحول دون تحسين نتائج الطلاب وأداء المعلمين.

٢- تحديات التعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣: التأثيرات السياسية والإصلاحات التعليمية, محمد سعيد, مجلة سياسات التعليم في الشرق الأوسط, ٢٠٢١م.

• الوصف: بحث يستعرض التحديات التي واجهها التعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على الإصلاحات التعليمية

والسياسات المتبعة، وتأثيرها على التعليم الابتدائي والثانوي.

ثالثا: تقارير ومنشورات من منظمات دولية:

١- التعليم في العراق: التحديات والفرص. المنظمة: اليونسكو. ٢٠٢٢م.

• الوصف: تقرير مفصل صادر عن منظمة اليونسكو حول التعليم في العراق بعد الحرب، يركز على التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم في البلاد مثل نقص الموارد البشرية والمادية، والفرص المحتملة لإصلاح النظام التعليمي.

٢- إصلاح التعليم في العراق: السياسات المستقبلية والتمويل. المنظمة: البنك الدولي. ٢٠١٩م.

• الوصف: تقرير يناقش وضع التعليم في العراق بعد فترة ما بعد الصراع ويقدم استراتيجيات للتمويل وإصلاح المناهج، مع تقديم توصيات حول كيفية تحسين البنية التحتية التعليمية.

رابعا: دراسات حكومية وتقارير من وزارة التربية العراقية:

١- التعليم في العراق ٢٠٢١: تقرير سنوي عن السياسات التعليمية. وزارة التربية العراقية،٢٠٢١م.

٢- تقرير حكومي يوضح سير تنفيذ السياسات التعليمية في العراق، مع التركيز على مخرجات التعليم وأثر التحديات الاقتصادية والأمنية على النظام التعليمي.

٣- الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٢٠-٢٠٣٠. وزارة التربية العراقية،٢٠٢٠م.

٤- وثيقة استراتيجية توضح الخطط الحكومية لتحسين جودة التعليم في العراق على مدار العقد المقبل. يتضمن التقرير أهدافًا قصيرة وطويلة المدى مع خطة لتنفيذ الإصلاحات التعليمية.

خامسا: مراجع على الإنترنت: جوجل سكولار (Google Scholar)

•رابط: https://scholar.google.com (https://scholar.google.com/)

• الوصف: محرك بحث أكاديمي يتيح الوصول إلى مقالات علمية ودراسات حول التعليم في العراق. يمكنك البحث باستخدام كلمات رئيسية مثل "التعليم في العراق" أو "السياسات التعليمية في العراق" للعثور على دراسات وأبحاث حديثة. مكتبة جامعة بغداد

•رابط: https://www.uobaghdad.edu.iq (https://www.uobaghdad.edu.iq/)

• الوصف: تحتوي مكتبة جامعة بغداد على العديد من الدراسات والأبحاث حول التعليم والسياسات التعليمية في العراق.

Website address
White Dome Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN3005_5830
Deposit number
In the House of Books and Documents (1127)
For the year 2023
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb